

Distr.: General
21 October 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

البندان ١١٨ و ١٣٢ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التقرير المرحلي الأول عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المرحلي الأول للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806). واجتمعت اللجنة، خلال نظرها في التقرير، بممثلين للأمين العام، قدموا معلومات وإيضاحات إضافية.

٢ - وكانت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، قد وافقت على اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعلى الموارد المطلوبة للبدء في عملية تنفيذ هذه المعايير. وقدم الأمين العام، في تقريره عن تقييم التقدم المحرز والأثر المتحقق في تنفيذ تدابير تحسين الإدارة (A/62/69) استكمالاً عن اعتماد تلك المعايير. وقدم الأمين العام في تقريره المرحلي الأول وصفاً أكثر شمولاً للتقدم المحرز حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ صوب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عبر منظومة الأمم المتحدة وداخل المنظمة نفسها. وعلقت اللجنة الاستشارية على هذه المسألة في تقريرها الذي تناول التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/474، الفقرات ٢٠-٢٣).



٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من التقرير المرحلي الأول للأمين العام أن مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة يقع تحت رعاية اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لمجلس الرؤساء التنفيذيين، المسؤولة عن التنسيق في المجالات الإدارية والتنظيمية عبر منظومة الأمم المتحدة. وتضطلع فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة بالأعمال الموضوعية لشبكة الميزانية والمالية، التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، في ميدان المعايير المحاسبية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك لجنة توجيهية للمشروع على نطاق المنظومة، أُنشئت في آذار/مارس ٢٠٠٦، وهي عبارة عن فريق فرعي تابع لفرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة. وهذه اللجنة مكلفة بوضع سياسات محاسبية عامة من أجل دعم الاتساق والتجانس، وبتيسير النظر في مسائل التنفيذ المشتركة. كما أُنشئت مجموعات بؤرية على الصعيد الإقليمي في نيويورك وجنيف وفيينا وروما. وتلاحظ اللجنة الاستشارية اشتراك اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، وتشجع الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، على مواصلة الاستفادة بشكل كامل من الشبكة وأفرقة العمل ذات الصلة من أجل النهوض بتنسيق جميع الجوانب المتعلقة بانتقال منظومة الأمم المتحدة من المعايير المحاسبية للمنظومة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذ هذه المعايير الدولية. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم معلومات تفصيلية عن العمل المتواصل للجنة الإدارية الرفيعة المستوى في هذا الخصوص، في التقرير المرحلي الثاني عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك في التقرير المقبل لمجلس الرؤساء التنفيذيين.

٤ - وأشار الأمين العام في تقريره (A/62/806) إلى أنه منذ موافقة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى على المشروع على نطاق المنظومة في عام ٢٠٠٥، تجلّى التقدم في مجالي إدارة المشروع وتنظيمه، وفي إعداد سياسات وإرشادات محاسبية متجانسة ومراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي الاتصال والتدريب. وقدم الأمين العام في الفرع الثاني من التقرير تفاصيل تتعلق باستراتيجية التنفيذ والتقدم المحرز حتى تاريخه. ولاحظ الأمين العام أن مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة يتضمن اتباع نهج "ذي مستويين" والتدرج في التنفيذ. وينطوي النهج ذو المستويين على توفير الموارد على نطاق المنظومة وعلى مستوى فرادى المؤسسات على السواء. فعلى نطاق المنظومة، أُعدت سياسات وإرشادات محاسبية متسقة للأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من خلال عملية تشاورية؛ وعلى مستوى فرادى المؤسسات، أُنيط بكل كيان مسؤولية إنشاء فريقه المعني بالمشروع وتكريس الموارد الكافية لكفالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أما استراتيجية التدرج في التنفيذ فتسلم بأن بعض المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة بلغت

مرحلة من الاستعداد لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أكثر تقدماً من غيرها، وتستهدف التنفيذ اعتباراً من عام ٢٠٠٨. وفي الوقت نفسه، فإن غالبية المؤسسات ستفيد من الدروس المستخلصة ساعية إلى اعتماد تلك المعايير اعتباراً من عام ٢٠١٠ أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك التاريخ. وتدعم اللجنة هذا النهج وتشجع الأمين العام على الاستفادة من خبرات المؤسسات والكيانات الأخرى حيثما يكون ذلك مناسباً ومجدياً.

٥ - كما أفاد الأمين العام في تقريره بأنه إذا أريد لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تفي بالموعد المستهدف لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وهو عام ٢٠١٠، يجب أن يجرز تقدم كبير نحو تنفيذ نظم المعلومات اللازمة، ووضع الإجراءات التفصيلية المراعية لتلك المعايير، وتدريب الموظفين، بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. ويقيم فريق مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة التقدم المحرز في هذا الصدد كل ستة أشهر. وفي هذا الخصوص، تشير اللجنة الاستشارية إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أجرى تحليلاً للثغرات المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكذلك وضع نظم جديدة لتخطيط الموارد في المؤسسة أو تطوير هذه النظم (انظر A/63/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرات ١٢٤-١٢٤؛ و A/63/474، الفقرة ٢٠). ولاحظ المجلس أن مرحلة التحضير لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تختلف باختلاف كيانات الأمم المتحدة، وأن عدداً من التحديات لا يزال قائماً. فعلى سبيل المثال، لم تجر الموافقة بعد على خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وموئل الأمم المتحدة لم يشرع بعد في عملية التحضير؛ ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يحتاج إلى نظام مصمم له خصيصاً لكفالة التوافق مع نظام أطلس الذي يستخدمه شركاؤه من ميدان الأعمال التجارية. وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى أن وحدة التفتيش المشتركة تجري استعراضاً لمدى استعداد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٦ - وذكر الأمين العام في تقريره أن المراقبين الماليين للوكالات الأعضاء في اللجنة التنفيذية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي) والمراقب المالي للأمم المتحدة يتعاونون على وضع مجموعة واحدة من الأحكام المتجانسة على مستوى النظام المالي والقواعد المالية في المنظمات الخمس لتعكس التغييرات اللازمة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806، الفقرة ٥١). وعند الاستفسار، أشار ممثلو الأمين العام إلى أن عملية الاستعراض الداخلي فيما يتعلق بتنسيق النظام المالي والقواعد المالية من المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وأن التقيحات المقترحة ستقدم إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٩.

٧ - وأشار الأمين العام في الفقرة ١٧ من تقريره إلى أن إحدى السياسات المحاسبية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي لا تزال قيد النظر، تتعلق بمسألة الدمج. فهذه المعايير تنص على أنه، في حالة ما إذا كانت مؤسسة ما "تتحكم" في كيان آخر (بالمعنى المحدد في المعايير) وجب أن تدمج حسابات هذا الكيان دمجاً كاملاً في البيانات المالية للمؤسسة. وعلقت اللجنة الاستشارية على مسألة الدمج والتحكم في تقريرها عن التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (A/63/474، الفقرة ٢٢). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم استكمال بشأن حالة دمج أو تجميع البيانات المالية للأمم المتحدة، وذلك في تقريره المرحلي الثاني عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨ - وفيما يتعلق بالتدريب، شرح الأمين العام في تقريره أنه يجري اتباع نهج موحد لتوفير التدريب على نطاق المنظومة، وهو نهج ينطوي على المراحل الثلاث التالية: تقييم احتياجات التدريب؛ وشراء مجموعات التدريب؛ وتوفير التدريب. بالإضافة إلى ذلك، سيبدأ التدريب الرسمي في مجال التوعية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، ويقدر عدد موظفي الأمم المتحدة الذين سيستفيدون منه بحوالي ٣ ٥٠٠ موظف في أنحاء العالم. ومن المقرر أن يبدأ توفير التدريب النظري باستخدام منتجات مشروع اعتماد المعايير على نطاق المنظومة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، حيث سيحصل حوالي ١ ٢٠٠ موظف من موظفي الأمم المتحدة على التدريب على مستوى تخصصي. وأحيطت اللجنة علماً بأن التدريب المتصل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيضم ٢٠ برنامجاً تفاعلياً وتحت إشراف موجهين، وأنه يُنظر في إجراء تدريب على الصعيد الإقليمي واتباع نهج تدريب المدربين من أجل التقليل إلى أدنى حد من تكاليف السفر المرتبطة بالتدريب. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن أنشطة التدريب ستبدأ في أقرب موعد ممكن لموعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل كفاءة تمكين المشاركين من تطبيق معارفهم الجديدة دون فجوة زمنية كبيرة بين التدريب والاستخدام العملي. وتشدد اللجنة الاستشارية على أهمية كفاءة تدريب الموظفين بشكل كامل على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل تنفيذها، وتعتبر نهج الأمين العام حيال التدريب حكيماً. وتؤكد اللجنة أنه ينبغي للأمين العام مواصلة جهوده في هذا الصدد وتقديم استكمال في تقريره المرحلي الثاني عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩ - وذكر الأمين العام في تقريره أن البيانات المالية المقبلة ستستند إلى الإدماج التدريجي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، رهناً بتوافر ما تتطلبه هذه المعايير من وحدات نظام

تخطيط الموارد في المؤسسة بحلول نهاية عام ٢٠١٠. ولدى الاستفسار، أحيطت اللجنة الاستشارية علماً بأنه في حال تشغيل النظام الجديد لتخطيط الموارد في المؤسسة، بحلول أواخر عام ٢٠١٠، سيكون من الممكن إكمال البيانات والتقارير المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١١. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى ملاحظة مجلس مراجعي الحسابات بأن التأخير في تمويل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيكون له أثر مباشر على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وسيؤدي على الأرجح إلى إرجاء هذا التنفيذ إلى عام ٢٠١١ كأقرب مهلة، وليس في عام ٢٠١٠ كما كان مقرراً أصلاً (انظر (A/63/5 (Vol. I)، الفصل الثاني، الفقرة ١٢٣ (أ)). وترى اللجنة الاستشارية أنه من المستصوب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠١٢ لا في منتصف مدة ميزانية فترة السنتين. وبذلك يمكن إعداد البيانات المالية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وفقاً لتلك المعايير.

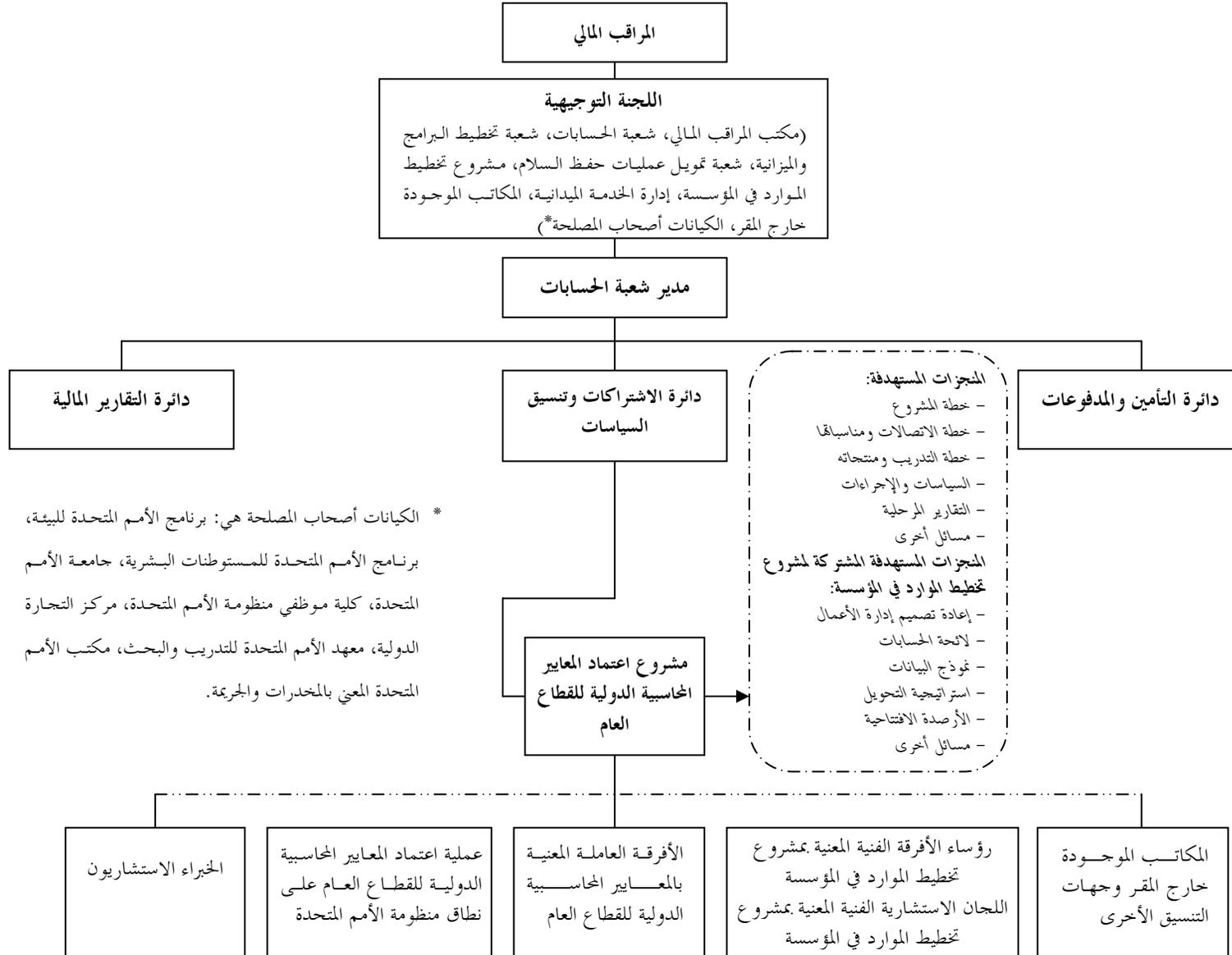
١٠ - وحصلت اللجنة الاستشارية، بناء على طلبها، على مخطط لهيكل الإبلاغ الخاص باللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة (انظر المرفق الأول). وأبلغت اللجنة الاستشارية بأنه على صعيدي السياسات والإدارة، تقدم اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تقاريرها إلى المراقب المالي، وهو أيضاً عضو في اللجنة التوجيهية لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة، وبأن مشروع نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيشكل لجنا استشارية فنية، بمشاركة فريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من أجل التفاعل مع مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين لكفالة إيلاء الرعاية الكاملة لاحتياجات المنظمة. كما أبلغت اللجنة الاستشارية بوجود تفاعل منتظم بين رؤساء الأفرقة الفنية المعنية بنظام تخطيط الموارد في المؤسسة وفريق مشروع اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١١ - وأحيطت اللجنة الاستشارية علماً، بناء على طلبها، بحالة النفقات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ فيما يتعلق باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة (انظر المرفق الثاني). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجموع النفقات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغ ١,١٦ مليون دولار تقريباً من مجموع الاعتماد البالغ ٤٣٣ ١٠٠ دولار. وفي فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨، أنفق ما يقرب من ١,٠٣ مليون دولار من مجموع الاعتماد البالغ ١٢,٣ مليون دولار. وبينما تدرك اللجنة أن من المرجح أن يتسارع معدل الإنفاق مع تقدم عملية التنفيذ خلال ما تبقى من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإنها تعرب مع ذلك عن قلقها إزاء

حالات التأخير (انظر الفقرة ٥ أعلاه) التي تؤثر على استعداد الأمم المتحدة وتدريب موظفيها.

١٢ - وتدرك اللجنة الاستشارية المهمة الضخمة التي ينطوي عليها الاستعداد للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتنفيذها، وتلاحظ الجهود الكبيرة الجارية. وتتطلع اللجنة إلى التقرير المرحلي الثاني للأمين العام، وكذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الاستعداد على نطاق المنظومة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تحيط الجمعية العامة علماً بالتقرير المرحلي الأول للأمين العام عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

هيكل الإبلاغ للجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام



المرفق الثاني

حالة النفقات في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ فيما يتعلق باعتماد الأمم المتحدة
للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠٠٩-٢٠٠٨		٢٠٠٧-٢٠٠٦	
الاعتماد الأولي ^(١) النفقات ^(٢)		النفقات	
الميزانية العادية			
وجه الإنفاق			
			الوظائف
٤٣٧,٥	١ ١٤٥,٤	٣٧٠,٤	
(ب)-	١ ٣٠٣,٧	-	الخبراء الاستشاريون
١٥,٢	٢٣٧,٥	١٠,٢	السفر
(ب)٠,٨	٢ ٧٦٩,٨	١٦,٤	الخدمات التعاقدية
٤,٥	٢١,٨	٥,٨	مصروفات التشغيل العامة
٠,١	٤,٣	٠,١	اللوازم والمواد
-	-	٥,٠	الأثاث والمعدات
٤٥٨,١	٥ ٤٨٢,٥	٤٠٧,٩	الباب ٢٨ باء، مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات
٣٥١,٤	٧٠١,٦	٤٢٧,١	الباب ٣٠، الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل
٨٠٩,٥	٦ ١٨٤,١	٨٣٥,٠	المجموع الفرعي
حساب دعم عمليات حفظ السلام			
وجه الإنفاق			
			المساعدة المؤقتة العامة
(٢)٢١٧,٥	١ ٣٧٢,٠	(٣)٣٢٤,٢	
(ب)-	٤ ٥٦٠,٠	-	الخبراء الاستشاريون
-	٢٠٠,٠	-	السفر
(٢)٢١٧,٥	(٣)٦ ١٣٢,٠	(٤)٣٢٤,٢	المجموع الفرعي
١ ٠٢٧,٠	١٢ ٣١٦,١	١ ١٥٩,٢	المجموع

(أ) هذه الأرقام أولية.

(ب) جرى تأخير الخدمات الاستشارية والتدريب من أجل تحقيق التزام مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتخطيط الموارد في المؤسسة.

(ج) منقحة.

(د) لا يزال هناك شاغر واحد في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام.

(هـ) نفقات السنتين التقييميتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

(و) الاحتياجات المعتمدة للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠٠٨ لعمليات حفظ السلام وبالغلة قيمتها ٣,١ مليون دولار زائد التقدير المكافئ للفترة ٢٠١٠/٢٠٠٩.

(ز) النفقات حتى تاريخه للسنة التقييمية ٢٠٠٨.